

أ. بظاهر بختة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة مستغانم

د. عرقوب وعلي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة بومرداس

**الملتقى الدولي الخامس حول
انعكاسات تكيف المؤسسات المالية مع
مؤشرات الملاعة المالية على الاستقرار المالي في الجزائر
يومي 24 و 25 أكتوبر 2018**

**عنوان المدخلة: واقع شركات التأمين بالجزائر - دراسة حالة مؤسسة التأمين وإعادة التأمين بمستغانم -
المحور الثالث: آليات تسريع وتيرة تكيف مؤسسات التأمين مع اتفاقية الملاعة الأوروبية 2.**

ملخص

يهدف بحثنا إلى دراسة واقع شركات التأمين بالجزائر، لذا فقد قمنا بدراسة ميدانية بمؤسسة تأمين وإعادة التأمين بمستغانم. حيث قمنا بتوزيع 52 استمارة على عدد من عملائها واسترجعنا منها 33 استمارة صالحة لتحليل أي ما يعادل 63.46% وهي نسبة جيدة لتحليل. ومن أهم النتائج المتوصل إليها أن خدمات التأمين بالمؤسسة جيدة وفي تحسن.
الكلمات المفتاحية: التأمين، عقود التأمين، مؤسسة التأمين وإعادة التأمين.

Abstract

Our research aims to study the reality of the insurance companies in Algeria. Therefore, we conducted a field study at the insurance and reinsurance institution in Mostaganem. Where we distributed 52 form to a number of customers and recovered 33 of the form valid for the analysis of the equivalent of 63.46%, which is good for analysis. One of the main findings is that the insurance services are good and improving.

Keywords: Insurance, Insurance Contracts, Insurance and Reinsurance Corporation.

مقدمة

إن التحولات الاقتصادية والتطورات التكنولوجية التي شهدتها العالم في الآونة الأخيرة جعلته يعيد النظر في كثير من أمور المتعلقة بالمؤسسات خاصة شركات التأمين التي أصبحت تساهم بشكل كبير النمو الاقتصادي للبلد.

فشركات التأمين كباقي شركات الأعمال والمؤسسات الاقتصادية تسعى دائما إلى ممارسة أنشطتها بطرق تساعد على تحقيق أهدافها المتعددة، لكن بالمقابل هناك عوائق ومخاطر تتعرض لها سواء على

مستوى النشاطات الحالية أو المستقبلية، وبما أن شركات التأمين جزء من شركات الأعمال المنسوبة للمؤسسات المالية المتواجدة في أي اقتصاد، ونظرا للمكانة التي تتحملها من خلال الأدوار التي تلعبها في تأمين الأخطار التي يتعرض لها الأفراد والمؤسسات. فشركات التأمين يمكن اعتبارها كنوع من المؤسسات المالية التي تمارس دور مزدوج، فهي مؤسسة تقدم الخدمة التأمينية لمن يطلبها، كما أنها مالية بتحصيلها للأموال من المؤمن لهم، لتعيد استثمارها مقابل عائد وذلك إما بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. وعليه يمكن طرح الإشكالية التالية: ماهو واقع شركات التأمين الجزائرية؟

الأسئلة الفرعية

- ماهي أساسيات التي يقوم عليها التأمين؟

- فيما تتمثل مرتكزات شركات التأمين؟

الفرضيات

- مستوى خدمات شركات التأمين جيدة وفي تحسن.

- مصادر أموال شركات التأمين قليلة وهي في ضعف.

المنهج المستخدم

وتحقيقا لهدف البحث وفي ضوء طبيعته ومفاهيمه وفروضه وحدوده، وحتى نستطيع الإجابة عن الأسئلة البحث والإلمام بكل جوانبه، تم الاعتماد على المنهج التحليلي الوصفي لتلاؤمه مع معطيات دراستنا في الجانب النظري، كما تم الاعتماد على منهج دراسة حالة في الجانب التطبيقي.

هيكل الدراسة

قسمنا دراستنا إلى ثلاث محاور، حيث ركزنا في المحور الأول على أساسيات حول التأمينات، أما المحور الثاني ركزنا على مرتكزات شركات التأمين، أما المحور الثالث ركزنا على دراسة حالة مؤسسة التأمين وإعادة التأمين بمستغانم.

المحور الأول: أساسيات حول التأمينات

يعد التأمين ظاهرة اقتصادية تحتل مكانة بارزة في حياة الإنسان فالمخاطر تحيط به من كل جانب وهي إن لم تتعلق بأمواله ورزقه ومستقبله فبحياته أيضاً.

أولاً: نشأة ومفهوم التأمين

1. نشأة التأمين

لم تكن نشأة التأمين كنتيجة لقوانين تشريعية وضعها الإنسان بهدف حصوله على الأمن والاستقرار والتصدي لمخاطر الحياة، بل اقترنت بظهور التعاون وتطوره منذ أمد بعيد. ولعل أولى صورته تجلت في تجمع عدد من الأشخاص المعرضين لخطر معين بهدف التخفيف من عبء الكارثة الناجمة عن تحقق الضرر لبعضهم.

ويذكر المؤرخون أن قدماء المصريين هم أول من عرف نظام التأمين التعاوني من خلال تنظيم جمعيات دفن الموتى؛ وهذا لاعتقادهم بوجود حياة أخرى جعلتهم يحرصون للإبقاء على أجسادهم سليمة وذلك حتى يتسنى للروح العودة للجسد في الحياة الأخرى، مما أدى إلى تأسيس جمعيات تتولى مراسيم الجناز لأعضائها الذين يعجز ذويهم عن تحمل مصاريف الدفن نظير اشتراك دوري يدفع للجمعية.¹ كما عرف اليونان والرومان جمعيات مماثلة تماما فكان الجندي الروماني يستقطع جزءا من مرتبه للإنفاق على أسرته في حال مقتله، كما شكل الرومان أندية خاصة بتحمل نفقات الوفاة والدفن وملحقاته. ولقد عرف المجتمع الإسلامي التأمين أيضا، فلقد ذكر ابن خلدون في مقدمته أن العرب عرفوا تأمينات الممتلكات في أكثر من صورة، ففي رحلتي الشتاء والصيف كان أعضاء القافلة يتفقون فيما بينهم على تعويض من ينفق له جمل أثناء الرحلة، وذلك بأن يدفع كل عضو نصيبا بنسبة ما حققه من أرباح أو نسبة من رأسماله في الرحلة حسب الأحوال، كما كانوا يتفقون أيضا على تعويض من تبور تجارته منهم نتيجة نفوق جملة بنفس الطريقة السابقة.²

يعد التأمين البحري من أقدم أنواع التأمين، حيث نشأ في نهاية القرن الثالث عشر واستمر حتى القرن الخامس عشر والذي ظهر في صورة مختلفة عن القرض البحري على أيدي الأسبان والبرتغال، في نفس الوقت الذي ظهر فيه التأمين على الحياة وذلك كونه يؤمن على البحارة والريان وزادت أهمية التأمين على الحياة عند ظهور الثروة في القرن الثامن عشر.³

ومع تطور الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية ظهرت مجالات جديدة للتأمين كالتأمين ضد السرقة والتأمين ضد الأحداث الطبيعية والتأمين ضد موت الحيوانات ، والتأمين ضد مخاطر الحروب والتأمين ضد حوادث النقل الجوي ، وغير ذلك من صور التأمين التي لم تكن معروفة من قبل ، بل إن شركات التأمين صارت تقبل في الوقت الحاضر تغطية كثير من المخاطر التي لم يكن من المتصور أن تكون موضوعا للتأمين من قبل، كالتأمين ضد المخاطر الناشئة عن الفلاحة والتأمين على الأقمار الاصطناعية.⁴

2. مفهوم التأمين

تعريف التأمين: "التأمين خدمة تهدف إلى حماية الشخص من الخسائر المادية الناشئة عن تحقيق الأخطار المحتملة للحوادث مستقبلا ولا دخل لإدارة المؤمن له فيها وذلك عن طريق تمويل الخطر المحتمل من الشخص المؤمن له إلى شركة التأمين المؤمن في مقابل قسط يدفعه المؤمن إلى المؤمن".⁵

¹. بهاء بهيج شكري، التأمين في التطبيق والقانون والقضاء، ط1، دار الثقافة، الأردن، 2007، ص5.

². عاطف عبد المنعم وآخرون، تقييم وإدارة المخاطر، مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث، جامعة القاهرة، 2008، ص49.

³. صدقي عبد الهادي، محمود الزماميري، إدارة التأمين، الناشر الشركة العربية المتحدة لتسويق والتوريدات، 2014، ص37.

⁴. رمضان أبو السعود، أصول التأمين، ط2، دار المطبوعات الجامعية، مصر، 2000، ص45.

⁵. نبيل مختار، موسوعة التأمين، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص09.

وحسب A.Besson et M.Picard: "هي عملية يتعهد بمقتضاها طرف يسمى المؤمن تجاه طرف آخر يسمى المؤمن له، بتعويضه عن الخسارة التي تلحق به في حال تحقق الخطر، وذلك مقابل قسط يدفعه المؤمن له إلى المؤمن".⁶

ويعرف أيضا: "أنه وسيلة لتعويض الضرر عن الخسارة المالية التي تحل به نتيجة وقع خطر معين وذلك بواسطة توزيع هذه الخسارة على مجموعة كبيرة من الأفراد يكونون جميعا معرضين لهذا الخطر وذلك بمقتضى اتفاق سابق".⁷

ويعرف أيضا: "التأمين عمل من أعمال التنظيم والإدارة وذلك لأنه يقوم بتجميع أعداد كافة من الحالات المتشابهة لتقليل درجة عدم التأكد إلى حد مرغوب فيه".⁸

وأیضا: "هو عقد يلتزم بمقتضاه أن يدفع المؤمن له الذي اشترط التأمين لصالحه مبلغا من المال أو إيراد مرتب، أو أي تعويض مالي آخر في حالة وقوع الحادث أو تحقق الخطر المبين في العقد وذلك مقابل قيمة دفعة مالية أخرى يؤديها المؤمن للمؤمن له".⁹

ومن خلال التعاريف السابقة نستنتج من أن التأمين هو عمل من أعمال التنظيم لتعويض الخسارة المالية في حالة حدوث الأخطار وذلك بدفع قسط المؤمن إلى المؤمن.

ثانيا: أهمية التأمين

تكمّن أهمية التأمين في النقاط التالية:¹⁰

- تكوين رؤوس الأموال: حيث اجمع معظم رجال المال والأعمال على أن أعظم سبب لتكوين رؤوس الأموال التي عرفها العالم في القديم والحديث هو نظام التأمين، ذلك انه ما من شيء يتصور في حياة من يأخذون بالتأمين إلا و للتأمين فيه حظ وافر ونصيب. كما أن لشركات التأمين مهارة فائقة في تجسيم الأخطار، وإبرازها، وتقريبها من الناس فتجعلها الشبح المخيف مما يزيد من اندفاعهم نحو التأمين وبهذا انهالت على أصحاب التأمين الأموال الطائلة؛
- المحافظة على عناصر الإنتاج: في حالة حريق مصنع، انفجار، أو تدهم، أو مرض العامل، أو توفي، فان شركات التأمين من سيعوض لهم بدفع قيمة التأمين وهو ما يساعد على النهوض مرة أخرى؛

⁶. PICARD Maurice et BESSON André, **Les assurance terrestres en droit français**, 2eme édition, Librairie générale de droit et de jurisprudence, Paris, 1996, p1.

⁷. فايز أحمد عبد الرحمن، أثر التأمين على الالتزام بالتعويض -دراسة في القانونيين المصري والفرنسي والشرعية الإسلامية، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص06.

⁸. سامي عفيفي، التأمين الدولي، الدار المصرية اللبنانية، مصر، 1988، ص53.

⁹. عز الدين فلاح، التأمين مبادئه - أنواعه، ط1، دار أسامة، الأردن، 2008، ص14.

¹⁰. محمد حسين منصور، أحكام التأمين - مبادئ وأركان التأمين، دار الجامعة الجديدة، مصر، 1998، ص16.

- التحكم في التوازن الاقتصادي: هناك العديد من الدول التي تعاني من التوازن الاقتصادي بين العرض والطلب، وهذا ما يعرف بالتضخم في حالة زيادة نسبة كمية النقود مع قلة السلع المعروضة في الأسواق، بالإضافة إلى ما يعرف بالكساد في حالة كثرة السلع المعروضة مع قلة كمية النقود؛
- التأمين عامل من عوامل الوقاية: بالإضافة إلى دور التأمين في تغطية المخاطر فإنه يؤدي بطريقة غير مباشرة إلى توقيعه، وذلك بالعمل على تقليل نسبة الحوادث وتجنب وقوعها؛
- وسيلة للربط والتقارب بين الدول: إن تشابه نظم التأمين والمخاطر التي يغطيها والأسس الفنية التي يركز عليها بالضرورة إلى تشابه الكثير من قواعد وأحكامه بين الدول، وهذا ما يساعد على التقارب وارتباط شركات التأمين المحلية بشركات التأمين الدولية.

ثالثا: أنواع التأمين

يقسم الباحثون التأمين من خلال النواحي التالية هي:

1- من ناحية الشكل

تتمثل فيمايلي:¹¹

- التأمين التعاوني (التبادلي): تقوم به الهيئات ذات الطابع التعاوني بين مجموعة من الأعضاء يتعرضون لخطر واحد، وتقوم بإبرام عقود التأمين بينهم ويتم تعويض الضرر الذي يلحق بأحدهم إذا نزل به الخطر المؤمن منه.
- التأمين التجاري: يهدف هذا التأمين إلى تحقيق الربح، لذلك فهو يقوم على أسس تجارية وفنية وجداول رياضية وإحصائية تتنبأ بوقوع الخسارة وحجمها أخذاً في الاعتبار الخبرة السابقة والنتائج السابقة للخسائر، بناءً على هذه المعطيات يتم تحديد سعر التأمين ليغطي احتمالات الخسارة.

2- من حيث الموضوع

يتمثل فيمايلي:

- التأمين الاجتماعي: يكون إجباري تديره هيئات حكومية، كما لا يتحمل المؤمن له القسط كلياً ويتشارك في ذلك مع كل من صاحب العمل وإعانات الحكومة، ولقي نظام الضمان الاجتماعي تراجعاً لصالح قضية المديونية الخارجية وجراء السياسات الحديثة للخصخصة.
- التأمين الخاص: هو تأمين اختياري إذن استثنائياً تأمين المسؤولية المدنية، وتعود مسؤولية دفع القسط في التأمين الخاص إلى المؤمن له وحده، بما في ذلك التأمين من المسؤولية المدنية، تسيطر في هذا المجال شركات التي تهدف إلى الربح من وراء ذلك.¹²

¹¹. بالي مصعب، التأمين كأداة لإدارة الأخطار - دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمينات خلال فترة 2009/2004، رسالة ماجستير في العلوم

الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، 2011-2012، ص 09.

¹². مختار محمد الهاشمي وآخرون، التأمين التجاري والاجتماعي، ط1، مطبعة الإشعاع، مصر، 2003، ص 30.

- تأمين الأشخاص وتأمين الأضرار: يتعلق تأمين الأشخاص بشخص المؤمن له حيث يؤمنه من الأخطار التي يتحدد حياته أو سلامته فهو يحصل على مبلغ من النقود إذا تعرض لأي من هذه المخاطر. أما تأمين من الأضرار بتأمين المؤمن له من الخسارة التي تصيبه في ذمته المالية.¹³

المحور الثاني: الشركات التأمين

تعرف شركات التأمين على أنها منشأة تجارية تهدف لتحقيق الربح، حيث تقوم هذه الشركة أو المنشأة بتجميع الأقساط بتجميع الأقساط من المؤمن لهم واستثمارها في أوجه استثمارية مضمونة بغرض توفير الأموال اللازمة لدفع التعويضات للمؤمن لهم أو المستفيدين عند تحقق المخاطر المؤمن ضدها وتغطية نفقات مزاوله النشاط التأميني وتحقيق ربح مناسب.¹⁴

أولاً: الشروط الواجب توافرها في شركات التأمين

تختلف الشروط الواجب توافرها في الشركات التي تمارس خدمة التأمين من دولة لأخرى، ومن منطقة لأخرى تبعاً لظروفها الخاصة ولكن يمكن إجمال القواسم المشتركة والشروط العامة التي يجب توافرها في شركات التأمين كما يلي:¹⁵

- إجازة أو رخصة التأمين: حتى تقوم شركة التأمين بممارسة أعمالها يجب عليها الحصول على إذن قانوني من الدولة لممارسة هذا العمل وتحمل تبعاته؛
- رأس المال: يشترط في شركات التأمين كغيرها من الشركات أن لا يقل رأس مالها عن حد معين يختلف من بلد لآخر وتبعاً لنوع وحجم التأمين الذي تقوم به؛
- السجلات والدفاتر: يشترط في شركات التأمين أن تحتفظ بمجموعة من السجلات التي يتم من خلالها قيد العمليات التأمينية وحقوق المؤمن لهم والأقساط؛
- العمل على استثمار الأقساط: تعتبر شركات التأمين وعاء ادخارياً كبيراً كونها تقوم بجمع كمية كبيرة من الأموال من الأقساط الأفراد والهيئات يجب عليها استثماره إما مباشرة بالقيام بالمشاريع الخاصة بها أو تقديمها للمستثمرين على شكل قروض؛
- الالتزام اتجاه المؤمن لهم: بحيث تلتزم بدفع جميع المستحقات العينية والنقدية المترتبة لهم عند حصول الخطر؛
- الوديعة: وهي عبارة عن مبلغ أو رهن يتم إيداعه لدى السلطات النقدية في الدولة حماية لحقوق المؤمن لهم في حالة إفلاس أو عجز شركة التأمين عن دفع التعويض المستحق للأفراد والهيئات؛
- أن تعمل على نشر وتطوير الوعي التأميني داخل المجتمع، وهناك بعض الشروط الأخرى منها:
✓ إدراج اسم الشركة في السوق المالي؛

¹³. محمد حسين منصور، مبادئ عقد التأمين، الدار الجامعية، مصر، 2003، ص33.

¹⁴. أحمد نور، أحمد بسيوني شحاتة، محاسبة المنشآت المالية، دار النهضة العربية، بيروت، 1996، ص86.

¹⁵. علي مشاقبة وآخرون، إدارة الشحن والتأمين، دار صفاء، الأردن، 2003، ص79-80.

✓ تشترط بعض الدول أن تكون شركة التأمين شركة مساهمة؛

✓ أن تهدف إلى تنمية وتطوير النواحي الاقتصادية في المجتمع.

ثانيا: أنواع شركات التأمين

هناك عدة معايير يمكن اعتمادها في تصنيف شركات التأمين، نذكر منها:

1. التصنيف وفق تشكيلة الأنشطة التأمينية

تقسم شركات التأمين وفقا لهذا المعيار إلى:¹⁶

- شركات التأمين على الحياة: يتركز نشاطها على التأمينات المتعلقة بوفاة أو حياة المؤمن له أو التي تجمع الاثنين (التأمين المختلط).

- شركات التأمين العام: وتختص بالتأمين على الممتلكات وتأمين المسؤولية المدنية اتجاه الغير؛

- شركات التأمين الصحي: وتختص بإصدار وثائق التأمين التي تغطي تكاليف علاج المؤمن له؛

- الشركات الشاملة: وهي شركات غير متخصصة في نوع معين من التأمين، حيث تصدر كافة أنواع وثائق التأمين التي تصدرها الأنواع السابقة؛

- هيئات التأمين بالاكنتاب: يتمحور دورها حول الرقابة والإشراف على أعمال التأمين التي يقوم بها

الأعضاء الذين تم اختيارهم من طرف الهيئة، ومن أشهرها هيئة "لويدز"؛

- صناديق التأمين الخاص: تقوم على أساس اتفاق بين الأفراد الذين تربطهم صلة معينة كالمهنة مثلا.

- شركات التأمين التساهمي: وتكون مكونة من طرف مؤسسة صناعية أو تجارية هامة أو من طرف

شركة قابضة أو أكثر، وذلك من أجل تأمين الأخطار التي تواجهها والخاصة بها فقط.

2. التصنيف وفق الشكل القانوني

حسب المشرع الجزائري تأخذ شركات التأمين الأشكال التالية:¹⁷

- شركات المساهمة: في شركات المساهمة أو شركات الأسهم تكون الملكية في يد حملة الأسهم العادية،

الذين يختارون مجلس إدارة يتولى تسيير الشركة ووضع الخطط التأمينية والاستثمارية والإشراف عليها؛

- شركات ذات شكل تعاوني: هذه الشركات تشبه إلى حد كبير شركات الاستثمار فهي لا تصدر أسهما،

إذ تحل محلها وثائق التأمين المكتتب فيها، أما إدارتها فتوكل لخبراء متخصصين في مجال التأمين.

ثالثا: مصادر الأموال في شركات التأمين

يتجمع لدى هيئات التأمين أموال من رؤوس أموالها وأقساط التأمين التي يدفعها المؤمن لهم للتأمين

ضد الخسائر التي تسببها الأخطار المختلفة، وفي المقابل فهي تواجه وضع غير مستقر لا يمكن توقعه

من خلال مطالبات بتعويضات عندما تتحقق هذه الأخطار، وبذلك فهذه الهيئات تواجه وضع يشبه إلى

حد بعيد الوضع الذي تواجهه المصارف، إلا أن هيئات التأمين تحاول التوفيق ما بين حاجاتها إلى

¹⁶. ثناء محمد طعيمة، محاسبة شركات التأمين، ط1، إيتراك للطباعة، مصر، 2002، ص 05.

¹⁷. خيرات ضعيف، محاسبة شركات التأمين، دار النهضة العربية، بيروت، 1999، ص10.

استثمار أموالها بفائدة مرتفعة وحاجتها إلى عدم التضحية بالسيولة إلى عدم التضحية بالسيولة إلى درجة تتعارض مع تحقق الأخطار المختلفة وما يترتب على ذلك من متطلبات بدفع التعويضات المستحقة. ومن أهم مصادر الأموال الشركات التأمين تتمثل في الأتي:¹⁸

- أموال حقوق المساهمين: وهو عبارة عن رأس المال المدفوع والاحتياطيات الرأسمالية التي تقوم شركة التأمين بتكوينها من الأرباح المحتجزة وذلك لتدعيم مركزها المالي أو لمواجهة أي ظروف طارئة وغير متوقعة في المستقبل، وهذه الأموال بمثابة هامش الأمان الأخير لجمهور جملة الوثائق يمكنكم من خلال الحصول على مستحقاتهم التأمينية، هذا بالإضافة إلى أن هذه الأموال تشكل الجزء تشكل الجزء البسيط جدا من إجمالي الأموال الموجهة للاستثمارات في شركات التأمين.

- أموال حقوق حملة الوثائق: وهي تمثل الغالبية العظمى من موارد شركات التأمين ومصدر هذه الأموال أقساط وتنقسم هذه الأموال إلى قسمين:

✓ حقوق حملة وثائق التأمينات على الحياة: وهي تسمى بالمخصصات الغنية لعمليات تأمينات الحياة، هذا ويعتبر المخصص الفني أهم مصادر أموال التأمين على الحياة ويتميز بانه مخصص طويل الأجل وذلك لان وثائق هذا النوع من التأمينات تكون ذات مدة طويلة؛

✓ أموال التأمينات العامة: ومن أهم مصادر هذه الأموال مخصصات الأخطار السارية وهي مصدر هذه المخصصات المبالغ المحتجزة من أقساط وثائق التأمينات العامة المدفوعة مقدما عن سنوات متتالية وذلك لتغطية المخاطر المتوقعة في المستقبل عن إصدار هذه الوثائق.

المحور الثالث: دراسة حالة مؤسسة التأمين وإعادة التأمين بمستغانم

سنحاول تقديم وصفا للمنهجية والإجراءات المتبعة في إنجاز الدراسة، إضافة إلى تحليل بيانات الدراسة واختبار الفرضيات.

1.3 منهجية الدراسة الميدانية والأدوات المستخدمة

1.1.3 مجتمع وعينة الدراسة: يتكون مجتمع الدراسة من عملاء مؤسسة التأمين وإعادة التأمين بمستغانم حيث تم توزيع 52 استمارة على عملاء هذه المؤسسة، واسترجعت 33 استمارة صالحة للتحليل أي ما يعادل نسبة 63.46% من الاستمارات الموزعة، وهو عدد مقبول إحصائيا نظرا لأن حجم العينة يتجاوز 30 فردا.

¹⁸. هبور أمال، التأمين: دراسة مقارنة ما بين الجزائر و المملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير في علوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، الجزائر، 2012-2013، ص65-66.

2.1.3 أداة الدراسة: تم بناء الإستبانة لمعالجة المتغيرات الثلاثة للدراسة، حيث خصص حيز للمعلومات الشخصية لأفراد العينة ومشاريعهم (الجنس، العمر، المستوى الدراسي، عدد سنوات الخبرة في المؤسسة، الفئة الوظيفية).

في حين احتوت الإستبانة على 12 فقرة مقسمة على محورين، محور تحليل مستوى خدمات التأمين داخل المؤسسة يحتوي 6 فقرات، ومحور مستوى مصادر أموال لتأمين المؤسسة ويشمل 6 فقرات أيضا. كما أنه تجدر الإشارة أننا اعتمدنا مقياس ليكرت الخماسي (Likert Scale) كأداة للدراسة وتحليل الاستبيان.

3.1.3 الأدوات الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات: تم تحليل البيانات ومعالجتها بواسطة البرنامج الإحصائي (SPSS)، وقد تم قياس الاعتمادية للتأكد من ثبات أداة الدراسة من خلال معامل ألفا-كرونباخ، كما تم تحليل الفقرات من خلال مقاييس الإحصاء الوصفي (التكرارات، المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري).

كما أن الفقرات تم ترتيبها وفقا لاختبار استيوذنت للعينة الواحدة (One Sample T-test)، إضافة إلى استخدامه لاختبار الفرضيات، إضافة إلى استخدام أسلوب تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لتحليل تباين أجوبة أفراد العينة وفقا لبعض خصائص أفراد العينة ومشاريعهم. أما بالنسبة لمستوى الدلالة المعتمد فهو (0.05) وهو الأكثر استعمالا في الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، أي أننا نقبل الفرضية الصفرية H_0 إذا كان مستوى الدلالة المحسوب يفوق هذا المستوى، وإلا فإننا نرفض H_0 إذا كان مستوى الدلالة أقل من هذا المستوى وهو ما يعني وجود دلالة.

2.3 تحليل بيانات ونتائج الاستبيان

1.2.3 تحليل ثبات وصدق فقرات الاستبيان: تم اختبار درجة وصدق فقرات كل محور من محاور الاستبيان من خلال اختبار ألفا-كرونباخ، والنتائج مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم (01): قيم ثبات وصدق الاستبيان (ألفا كرونباخ)

المحور	عدد الفقرات	معامل الثبات	معامل الصدق
تحليل مستوى خدمات التأمين بمؤسسة	6	%68.44	%82.72
مستوى مصادر أموال التأمين بالمؤسسة	6	%71.45	%84.52
المحاور السابقة معا	12	%71.12	%84.33

المصدر: نتائج الاستبيان بالاعتماد على SPSS

يتضح أن معامل ألفا كرونباخ عال بالنسبة للاستبيان بجميع محاوره ومقبول نظرا أنه يفوق النسبة المقبولة 70% بالنسبة لإجمالي المحاور، وهذا مؤشر على الثبات النسبي لفقرات ومحاور الاستبيان ككل، كما أنه يتميز بمعامل صدق (الجذر التربيعي لمعامل ألفا كرونباخ) عال يفوق 83% ما يدل على صدق مختلف بياناته.

2.2.3 تحليل خصائص عينة الدراسة: تم تحليل إجابات 33 عميل في المؤسسة، وأظهرت خصائص بياناتهم الشخصية والوظيفية النتائج الآتية:

- بالنسبة لمتغير الجنس: 52.97 % من المستجوبين ذكور، في حين تشكل نسبة الإناث 47.03 %، وهو مؤشر على الضعف النسبي لتواجد وتمثيل العنصر النسوي في الوحدات التجارية للمؤسسات الكبيرة، نظرا لضعف المقاولاتية النسوية في الجزائر؛

- بالنسبة لمتغير السن: 21.32 % تتراوح أعمارهم بين 21 و 30 سنة، 47.21 % تتراوح أعمارهم بين 31 و 40 سنة، 22.12 % تتراوح أعمارهم بين 41 و 50 سنة، و 11.35 % تتراوح أعمارهم بين 51 و 60 سنة. وهي نسب تؤكد أن أغلب موظفي المؤسسات الجزائرية من الطبقة الشبانية من خريجي الجامعات، مع تواجد معتبر للكهول، وهو ما قد يعطيها ميزة تنافسية مصدرها الموارد البشرية وذلك بتكامل عنصري الشباب (التجديد) والخبرة؛

- بالنسبة لمتغير المستوى الدراسي: 17.4 % مستواهم ثانوي، في حين أن 76.11 % ذو مستوى جامعي، في حين أن 6.49 % ذو مستوى دراسات عليا، وهي نسب تؤكد توجه الفرد الجامعي الجزائري إلى الوظائف العمومية، وتفضيلهم العمل في مناصب إدارية وتقنية في المؤسسات الاقتصادية، ما يوفر لهذه المؤسسات رأسمال فكري هام.

- بالنسبة لعدد سنوات العمل في المؤسسة: 26.31 % لم تتجاوز عدد سنوات عملهم 5 سنوات، 26.22 % تتراوح عدد سنوات عملهم من 6 إلى 10 سنوات، 21.23 % من 11 إلى 15 سنة، 11.23 % عدد سنوات عملهم من 16 إلى 20 سنة، 6.5 % من 21 إلى 25 سنة، 5.1 % من 26 إلى 30 سنة، في حين أن 3.1 % تفوق سنوات عملهم في المؤسسة 30 سنة، وهو ما يؤكد أن أغلب الموظفين في الودعتين من الشباب خريجي الجامعات ومعاهد التكوين الذين لا تتجاوز سنوات عملهم 10 سنوات.

- بالنسبة لمتغير الفئة الوظيفية: تمثل نسبة المستجوبين من الإطارات في الودعتين 42.6 %، في حين أن نسبة المستجوبين من أعوان التحكم في الودعتين تساوي 34.6 %، أما نسبة المستجوبين من أعوان التنفيذ في الودعتين هي 22.8 %.

3.2.3 تحليل فقرات محاور الدراسة: سنحلل نتائج الأجوبة عن فقرات كل محور من محاور الاستبيان:

1.3.2.3 تحليل فقرات المحور الأول: يتمثل المحور الأول في تحليل مستوى خدمات التأمين داخل

المؤسسة، وهو يشمل 6 فقرات مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم (02): استعراض فقرات المحور الأول

رقم الفقرة	عبارة الفقرة
01	تهدف خدمة التأمين إلى حماية الشخص من الخسائر المادية الناشئة عن تحقيق الأخطار المحتملة للحوادث مستقبلا.
02	يعتبر التأمين كعملية يتعهد بمقتضاها طرف يسمى المؤمن تجاه طرف آخر يسمى المؤمن له، بتعويضه عن الخسارة التي تلحق به في حال تحقق الخطر.
03	يقوم التأمين بتجميع أعداد كافة من الحالات المتشابهة لتقليل درجة عدم التأكد إلى حد مرغوب فيه.
04	يعمل التأمين على تكوين رؤوس الأموال من خلال جمع المال من شتى أنواع الأعمال.
05	يعمل التأمين على تقليل نسبة الحوادث وتجنب وقوعها.
06	تهدف خدمة التأمين إلى حماية الشخص من الخسائر المادية الناشئة عن تحقيق الأخطار المحتملة للحوادث مستقبلا.

المصدر: الاستبيان المعد من طرف الباحثين

باستخدام الأدوات الإحصائية تم تحليل فقرات المحور الأول، والجدول التالي يوضح نتائج هذا التحليل:

الجدول رقم (03): تحليل فقرات المحور الأول

رقم الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	قيمة اختبار T	مستوى الدلالة	القرار	الرتبة
01	2.81	1.78	محايد	0.05	0.041	العبارة محققة	05
02	2.47	1.01	غير موافق	1.15	0.029	العبارة محققة	06
03	3.51	1.08	موافق	0.77	0.581	العبارة غير محققة	03
04	3.69	0.58	موافق	3.11	0.007	العبارة محققة	01
05	3.58	1.45	موافق	0.17	0.147	العبارة غير محققة	02
06	3.09	1.78	محايد	0.94	0.091	العبارة غير محققة	04
المحور الأول	3.65	1.45	موافق	1.47	0.011	مستوى خدمات التأمين داخل المؤسسة جيد ويتحسن باستمرار.	

المصدر: نتائج الاستبيان بالاعتماد على SPSS

يتضح من الجدول السابق أن مستوى خدمات التأمين داخل المؤسسة جيد ويتحسن باستمرار، وذلك انطلاقا من أجوبة العملاء الذين يؤكدون ذلك، وهذا راجع أساسا إلى تعزيزها لطرق التي تسمح بحماية الشخص من الخسائر المادية الناشئة عن تحقيق الأخطار المحتملة للحوادث مستقبلا كما تعمل على تحسين قدراتها التنظيمية لاتخاذ قرارات وحل المشاكل من خلال تقليل نسبة الحوادث وتجنب وقوعها مستقبلا، وخلق علاقات متوازنة بينهم وبين المتعاملين.

2.3.2.3 تحليل فقرات المحور الثاني: يتمثل المحور الثاني في تحليل مصادر أموال المؤسسة، وهو يشمل 6 فقرات مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم (04): استعراض فقرات المحور الثاني

رقم الفقرة	عبارة الفقرة
01	تقوم شركة التأمين بممارسة أعمالها بعد حصولها على إذن قانوني من الدولة لممارسة هذا العمل وتحمل تبعاته.
02	تقوم شركة التأمين على وضع الخطط التأمينية والاستثمارية والإشراف عليها لزيادة مصادر تمويلها.
03	تواجه شركة التأمين وضع غير مستقر لا يمكن توقعه من خلال مطالبات بتعويضات عندما تتحقق هذه الأخطار.
04	تقوم شركة التأمين بتكوين رأسمالها من الأرباح المحتجزة وذلك لتدعيم مركزها المالي أو لمواجهة أي ظروف طارئة.
05	تعتبر حقوق حملة وثائق التأمينات على الحياة من مصادر طويلة الأجل لشركة التأمين.
06	تقوم شركة التأمين بممارسة أعمالها بعد حصولها على إذن قانوني من الدولة لممارسة هذا العمل وتحمل تبعاته.

المصدر: الاستبيان المعد من طرف الباحثين

باستخدام الأدوات الإحصائية قمنا بتحليل فقرات المحور الثاني، والجدول التالي يوضح نتائج هذا التحليل:

الجدول رقم (05): تحليل فقرات المحور الثاني

رقم الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	قيمة اختبار T	مستوى الدلالة	القرار	الترتبة
01	2.41	1.17	غير موافق	0.47	0.041	العبارة محققة	06
02	3.09	1.09	محايد	3.17	0.289	العبارة غير محققة	05
03	4.04	1.08	موافق	1.14	0.017	العبارة محققة	01
04	3.74	1.37	موافق	0.57	0.088	العبارة غير محققة	02
05	3.29	1.78	محايد	1.32	0.051	العبارة غير محققة	04
06	3.33	0.98	محايد	2.19	0.247	العبارة غير محققة	03
المحور الثاني	3.14	1.19	محايد	0.17	0.253	مصادر أموال التأمين للمؤسسة ضعيف وبحاجة إلى تحسين.	

المصدر: نتائج الاستبيان بالاعتماد على SPSS

يتضح من الجدول السابق أن مصادر أموال المؤسسة محل الدراسة ضعيفة وبحاجة إلى تحسين، وهذا راجع لعدم قيام مؤسسة التأمين على وضع الخطط التأمينية والاستثمارية والإشراف عليها لزيادة مصادر تمويلها، وعدم وجود برامج فاعلة في تحصيل الأموال من المؤمنين وبالتالي فهي بحاجة إلى جمع المعلومات الخاصة بمنافسيها الموجودين في السوق، ثم القيام بتحليل تلك المعلومات التي تسمح لها بالمواجهة التي تضمن لها استمرار الميزة التنافسية للمؤسسة، ونجدها أيضا تواجه تواجه وضع غير مستقر لا يمكن توقعه من خلال مطالبات بتعويضات عندما تتحقق هذه الأخطار.

4.2.3 تحليل تباين أجوبة أفراد العينة: يتم تحليل تباين أجوبة أفراد العينة حسب الخبرة.

1.4.2.3 تحليل تباين أجوبة أفراد العينة حسب الخبرة

بالنسبة للمحور الأول يوضح التباين في الجدول التالي:

الجدول رقم (06): تحليل تباين أجوبة المحور الأول حسب الخبرة

الخبرة	عدد أفراد العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة F	مستوى الدلالة	القرار
أقل من أو يساوي 5 سنوات	10	2.41	0.57	1.65	0.074	لا يوجد تباين
من 6 إلى 10 سنوات	7	2.09	0.74			
من 11 إلى 15 سنة	5	3.17	0.91			
من 16 إلى 20 سنة	4	2.97	0.32			
من 21 إلى 25 سنة	3	2.45	0.65			
من 26 إلى 30 سنة	2	3.54	1.01			
أكثر من 30 سنة	2	3.57	0.78	0.98	0.074	لا يوجد تباين
المجموع	33	3.41	0.98			

المصدر: نتائج الاستبيان بالاعتماد على SPSS

يتضح من الجدول السابق أنه لا يوجد تباين واختلاف في إجابات عملاء حسب خبرتهم، وهو ما يؤكد أن مستوى خدمات التامين داخل المؤسسة محل الدراسة جيد ويتحسن باستمرار.

بالنسبة للمحور الثاني يوضح التباين في الجدول التالي:

الجدول رقم (07): تحليل تباين أجوبة المحور الثاني حسب الخبرة

الخبرة	عدد أفراد العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة F	مستوى الدلالة	القرار
أقل من أو يساوي 5 سنوات	10	2.04	0.71	2.47	0.083	لا يوجد تباين
من 6 إلى 10 سنوات	7	3.79	0.59			
من 11 إلى 15 سنة	5	2.56	0.69			
من 16 إلى 20 سنة	4	3.88	1.09			
من 21 إلى 25 سنة	3	1.23	0.99			
من 26 إلى 30 سنة	2	2.14	0.88			
أكثر من 30 سنة	2	3.74	1.12	0.78	0.083	لا يوجد تباين
المجموع	33	3.78	0.78			

المصدر: نتائج الاستبيان بالاعتماد على SPSS

يتضح من الجدول السابق أنه لا يوجد تباين واختلاف في إجابات عملاء حسب خبرتهم، وهو ما يؤكد ضعف مستوى مصادر أموال التامين في المؤسسة.

3.3 اختبار فرضيات الدراسة

1.3.3 اختبار الفرضية الأولى: من الجدول رقم (03) يتضح أن الفرضية الأولى محققة في المؤسسة محل الدراسة، حيث أن مستوى خدمات التأمين داخل مؤسسة محل الدراسة جيد ويتحسن باستمرار. فهي تعمل على إتباع استراتيجيات تساهم في تنمية قدراتها التنظيمية التي تساهم في حل مختلف مشاكلها.

2.3.3 اختبار الفرضية الثانية: من الجدول رقم (04) يتضح أن الفرضية الثانية غير محققة في المؤسسة محل الدراسة، حيث أن مستوى اليقظة التنافسية ضعيف وبحاجة إلى تحسين في المؤسسة، فهي لا تقوم بإتباع برامج فاعلة في حصول على أموال في وقت المحدد.

خلاصة

وفي ختام بحثنا توصلنا إلى أن فكرة التأمين تنحصر في الاحتياط من خطر المستقبل الذي تسببه الكوارث التي يتعرض لها الإنسان فهو بذلك بحاجة إلى نظام يحمل عنه هذا العبء ويمنحه راحة البال والطمأنينة، ولا يقتصر الغرض من التأمين أو من وجود شركات التأمين على تخفيض الخسائر التي يتعرض لها المؤمن وما يتبع ذلك توفير الأمان و الاستقرار للفرد والمؤسسة والاقتصاد بصفة عامة بل أن شركات التأمين تلعب دورا مهما في المساهمة في التنمية الاقتصادية وهذا من خلال الموارد المالية التي يتم الحصول عليها من خلال التشجيع على التأمين. ومن أهم النتائج المتوصل إليها:

- نشاط التأمين يعرف تطورا بطيئا رغم الانفتاح والانتقال إلى سياسة السوق المفتوحة؛
- مستوى خدمات التأمين بالمؤسسة محل الدراسة جيد ويتحسن باستمرار؛
- غياب ثقافة التأمين لدى العديد من المستثمرين رغم نشاطهم الكبير والذي هو معرض بدرجة كبيرة إلى المخاطر؛
- معظم شركات التأمين بحاجة إلى تجديد قوانينها نظرا لتغير الظروف وظهور مخاطر جديدة يصب ربطها بالقوانين القديمة.

قائمة المراجع

1- المراجع العربية

1. بهاء بهيج شكري، التأمين في التطبيق والقانون والقضاء، ط1، دار الثقافة، الأردن، 2007 .
2. عاطف عبد المنعم وآخرون، تقييم وإدارة المخاطر، مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث، جامعة القاهرة، 2008.
3. صدقي عبد الهادي، محمود الزماميري، إدارة التأمين، الناشر الشركة العربية المتحدة لتسويق والتوريدات، 2014.
4. رمضان أبو السعود، أصول التأمين، ط2، دار المطبوعات الجامعية، مصر، 2000.
5. نبيل مختار، موسوعة التأمين، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2005.

6. فايز أحمد عبد الرحمن، أثر التأمين على الالتزام بالتعويض-دراسة في القانونيين المصري والفرنسي والشريعة الإسلامية، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص06.
7. سامي عفيفي، التأمين الدولي، الدار المصرية اللبنانية، مصر، 1988.
8. عز الدين فلاح، التأمين مبادئه - أنواعه، ط1، دار أسامة، الأردن، 2008، ص14.
9. محمد حسين منصور، أحكام التأمين - مبادئ وأركان التأمين، دار الجامعة الجديدة، مصر، 1998.
10. مختار محمد الهاشمي وآخرون، التأمين التجاري والاجتماعي، ط1، مطبعة الإشعاع، مصر، 2003.
11. محمد حسين منصور، مبادئ عقد التأمين، الدار الجامعية، مصر، 2003.
12. أحمد نور، أحمد بسيوني شحاتة، محاسبة المنشآت المالية، دار النهضة العربية، بيروت، 1996.
13. علي مشاقية وآخرون، إدارة الشحن والتأمين، دار صفاء، الأردن، 2003.
14. ثناء محمد طعيمة، محاسبة شركات التأمين، ط1، إيتراك للطباعة، مصر، 2002.
15. خيرات ضعيف، محاسبة شركات التأمين، دار النهضة العربية، بيروت، 1999.
16. بالي مصعب، التأمين كأداة لإدارة الأخطار - دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمينات خلال فترة 2004/2009، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، 2011-2012.
17. هبور أمال، التأمين: دراسة مقارنة ما بين الجزائر و المملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير في علوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، الجزائر، 2012-2013.

2- المراجع الأجنبية

18. PICARD Maurice et BESSON André, **Les assurance terrestres en droit français**, 2eme édition, Libraire générale de droit et de jurisprudence, Paris, 1996.